الأنباء
الثلاثاء 11 اكتوبر 2011

مصادر لـ «الأنباء»: الخوف على الحكومة كان وراء تحرك رئيس المجلس وحزب الله لكبح جماح المطالب العمالية غدا

استقالة كاسيزي من رئاسة «المحكمة الخاصة بلبنان».. وتعيين باراغوانث خلفاً له

تشتت اهتمامات اللبنانيين أمس بين متابعة اجواء الاضراب العام غدا والذي الغي لاسباب سياسية وبين استقالة كاسيزي من رئاسة «المحكمة الخاصة بلبنان».. وتعيين باراغوانث خلفاً له.

فقد أعلنت «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، في بيان نشر على موقعها الالكتروني، استقالة رئيسها القاضي أنطونيو كاسيزي أمس الأول (الأحد) من منصبه لأسباب صحية على أن يواصل عمله كقاض في غرفة الاستئناف بالمحكمة، مشيرة في الوقت عينه إلى أنه «تم تعيين القاضي سير دايفيد باراغوانث بالإجماع رئيسا للمحكمة وقاضيا رئيسا لغرفة الاستئناف بعد اقتراح ترشيحه من قبل كاسيزي ونائبه القاضي رالف الرياشي».

وإثر تعيينه قال القاضي باراغوانث: «إنه لشرف عظيم لي أن أحل في منصب رجل القانون المرموق، القاضي أنطونيو كاسيزي واننا محظوظون بأن نواصل الاسترشاد بحكمته وخبرته في عملنا»، مضيفا: «يقتضي اكتساب ثقة الشعب بالمحكمة عبر الالتزام الصارم بسيادة القانون، ومن حق الشعب اللبناني أن تطبق المحكمة أرفع معايير العدالة من دون خوف، ومن دون انحياز أو سوء نية».

وإذ شدد على أن «الركيزة الأساسية للمحكمة تتمثل في قرينة البراءة المكرسة في قاعدتين توأمين تقضيان بوقوع عبء الإثبات على عاتق المدعي العام، وبوجوب كون أدلة الادعاء مقنعة بدون أدنى شك معقول»، قال باراغوانث: «أود التأكيد للشعب اللبناني برمته أننا نعتبر أنفسنا قضاته».

سليمان وقرينته يحضران «هلأ لوين»

بيروت: حضر الرئيس سليمان وعقيلته السيدة الأولى وفاء سليمان مساء امس الأول عرض فيلم «هلأ لوين» للمخرجة اللبنانية نادين لبكي التي كانت مع مساعديها في استقبال الرئيس والسيدة الأولى اللذين لقيا ترحيبا من الحضور لدى دخولهما قاعة العرض.

من جهته أعرب القاضي كاسيزي عن صعوبة اتخاذ قرار تنحيه عن منصب رئيس المحكمة على الصعيد الشخصي، إلا أن هذا القرار كان القرار الصائب الذي يصب في مصلحة المحكمة، وقال في هذا المجال: «لقد حاولت لسنتين ونصف أن أقود المحكمة بصورة فعالة وعادلة في ظل ظروف صعبة وبما أنه يصعب علي الآن الوفاء بالمهام الإدارية والواجبات الخارجية المنوطة بالرئيس، لا أشعر بأنني قادر على تأمين القيادة التي تستلزمها المحكمة والتي تستحقها، إلا أنني سأواصل مهامي كقاض في غرفة الاستئناف وسأعمل جاهدا على المسائل القضائية المرفوعة أمامها».

وختم القاضي كاسيزي بالقول: «أنا على يقين من أن الرئيس الجديد، وهو قاض مرموق، سيرشد المحكمة خير الإرشاد الآن وقد بدأت الإجراءات القضائية وأصبحت الغرف تعمل على أكمل وجه، ولي ملء الثقة بأن القاضي باراغوانث سيضمن حسن سير عمل المحكمة بأقصى درجات الفعالية والسرعة والعدالة».

واشار بيان المحكمة إلى أن «القاضي باراغوانث يحمل إلى رئاسة المحكمة خبرة تناهز الخمسين عاما، فقد عمل كمحامي دفاع وادعاء وهو يتمتع بخبرة راسخة تميزت بتوليه منصب قاض في المحكمة العليا وفي محكمة الاستئناف في نيوزيلندا، وبترؤسه لجنة القانون في نيوزيلندا».

داخليا، لا إضراب عماليا عاما يوم غد الاربعاء، هذا ما انتهت إليه محادثات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، صاحب اليد الطولى مع الاتحاد العمالي، الذي تعهد بإعداد المخرج الملائم للجميع، عمالا وأرباب عمل.

الرئيس ميشال سليمان التقى الهيئات الاقتصادية الرافضة للزيادات المطروحة، ورئيس الحكومة ميقاتي اعتبر أن الاهتمام بالشأن الاجتماعي يكون بإطلاق المشاريع وليس بزيادة الأجور، بينما لاحظ وزير السياحة فادي عبود ان البطالة تبلغ 35٪ في لبنان والمطلوب خلق فرص عمل، بينما رئيس الاتحاد العمالي غسان غصن يتمسك بالحد الأدنى المطلوب وهو مليون و250 الف ليرة.

لكن الاعتبارات السياسية فرضت رأيها بمنع الإضراب، لان الاضراب يرافقه نزول إلى الشوارع، وبفتح الشوارع للتظاهرات يمكن ان نفتح بابا يصعب إغلاقه، كما قال وزير الخارجية عدنان منصور لـ «الأنباء» في اعقاب زيارة قام بها الى مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني امس الاثنين. وقالت مصادر متابعة لـ «الأنباء» ايضا ان الخوف على الحكومة كان وراء تحرك رئيس المجلس وحزب الله لكبح جماح المطالب العمالية، والخوف عينه، سيكون وراء انكفاء حملة القوى عينها ضد تمويل المحكمة الدولية، مما يعزز موقف الرئيس ميقاتي.

● بيروت: عمر حبنجر ـ يوسف دياب

من هو القاضي دايفيد باراغوانث؟

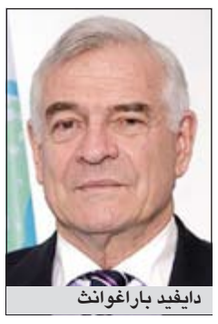
دايفيد باراغوانث

تخرج القاضي دايفيد باراغوانث في جامعتي أوكلاند وأكسفورد، واستهل مسيرته المهنية في نقابة المحامين في نيوزيلندا، كما عين مستشارا للملكة في عام 1983. تولى القاضي باراغوانث مهمتي الادعاء والدفاع في إطار قضايا جنائية كبرى ولاسيما محاكمات جرائم قتل وجرائم احتيال معقدة. واضطلع بمهام قاض في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في نيوزيلندا حيث نظر في دعاوى مدنية، وجزائية، ودولية.

ومن العام 1996 إلى العام 2001، ترأس القاضي باراغوانث لجنة القانون في نيوزيلندا (New Zealand Law Commission).

وفي العام 2004، عين رئيسا للجنة القواعد التابعة لمحاكم نيوزيلندا. ومنذ العام 2007، يشغل منصب القاضي الرئيس لمحكمة الاستئناف في ساموا. وكان عضوا دائما في محكمة الاستئناف في نيوزيلندا حتى تقاعده في شهر أغسطس 2010. وإلى جانب عمله القضائي، ألقى القاضي باراغوانث محاضرات عدة وكتب مقالات حول مواضيع حقوق الإنسان الدولية والوطنية، والمسائل الدستورية، وسيادة القانون وكذلك التعاون القضائي الدولي. ودرس في جامعة كامبريدج وكلية الملكة ماري التابعة لجامعة لندن، وجامعتي هونغ كونغ ومانيتوبا. وهو عضو أجنبي في جمعية المحامين «إينر تمبل» في لندن، وقد عين في المحكمة الخاصة بلبنان في مارس 2009. وفي العام 2010، حاز القاضي باراغوانث وسام الاستحقاق من رتبة فارس في نيوزيلندا تقديرا لخدماته في منصب قاض في محكمة الاستئناف في نيوزيلندا.

ميقاتي نجح في تضليل مجلس الأمن والأمم المتحدة واستقالته رهن النقاش بين نصر الله والأسد

فتفت لـ «الأنباء»: صمت الحكومة عن التوغل السوري خيانة وطنية

رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب د.احمد فتفت ان ما تشهده الساحة الاعلامية من رسائل سياسية متبادلة بين «حزب الله» ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، والتي تفيد استعداد الأخير للاستقالة من منصبه في حال تعثر تمويل المحكمة الدولية، وعن استعداد الأول لنسف الحكومة كونها من وجهة نظره ليست بأهمية التصدي للمحكمة الدولية، ليس سوى عملية توزيع ادوار متفق عليها سلفا بين الطرفين في محاولة لتلميع صورة الرئيس ميقاتي امام المجتمع الدولي، معتبرا ان ميقاتي وبالرغم من انه نجح في جزء كبير من دوره في تضليل مجلس الأمن والأمم المتحدة إلا ان القاصي والداني يدرك ان الحكومة اللبنانية لن تقر بند تمويل المحكمة الدولية خصوصا ان موقف حزب الله واضح في هذا الخصوص.

ولفت النائب فتفت في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الكلام عن تهديد الرئيس ميقاتي بالاستقالة مجرد طرفة واستغباء لعقول اللبنانيين، وذلك لاعتباره أن من يحاول تسويق هذا الموقف، يدرك تماما انه كما وصل الرئيس ميقاتي الى رئاسة الحكومة بقرار من الرئيس السوري بشار الأسد فإن استقالته ايضا لن تكون الا بقرار من الاسد نفسه، بمعنى آخر يعتبر النائب فتفت ان الرئيس ميقاتي لا يملك قرار استقالته من رئاسة السلطة التنفيذية إنما القرار يعود الى نتائج النقاش بين امين عام حزب الله السيد حسن نصر الله وبين الرئيس السوري بشار الاسد، مؤكدا وفقا لما تقدم ان بند تمويل المحكمة الدولية لن يكون كما يعتقد البعض مادة متفجرة تطيح بالحكومة، لا بل ستبقى مستمرة طالما ان سورية بحاجة لمواقفها على المستوى الدولي من التطورات على اراضيها وطالما ان حزب الله بحاجة لها ايضا لاستكمال وضع يده على المفاصل الأمنية والسياسية للدولة.

أحمد فتفت

وردا على سؤال حول ما اذا كان يرى في موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الذي تلاقى به امام الامم المتحدة مع موقف الرئيس ميقاتي حيال التزام لبنان بتمويل المحكمة الدولية يندرج ايضا في اطار لعبة توزيع الادوار اكد النائب فتفت ان الرئيس سليمان لا يسمح لنفسه بالتنازل الى مستوى ألاعيب مماثلة، مشيرا الى ان الفارق بين موقفي سليمان وميقاتي هو ان الاول تعهد بموقفه الشخصي من عملية التمويل كونه لا يصوت داخل مجلس الوزراء ولا تقع عليه اي مسؤولية قد تنتج عن تمنع الحكومة عن تمويل المحكمة، وبالتالي عبر عن قناعته الذاتية وليس عما ستقدم عليه الحكومة في هذا الاطار، بينما الرئيس ميقاتي تعهد انطلاقا من موقعه على رأس الحكومة بتمويل المحكمة الدولية وسيتحمل بالتالي مسؤولية ما قد تؤول إليه الامور تبعا لأي مسلك سلبي قد تسلكه الحكومة حيال عملية التمويل.

على صعيد آخر وحيال الانذار الاسرائيلي الثلاثي باتجاه لبنان وسورية وغزة والقاضي بتدمير كل المدن والمناطق اللبنانية فيما لو قصفت سورية تل أبيب كرد على محاولات المجتمع الدولي تضييق الخناق عليها، أكد النائب فتفت ان كل تلك التهديدات والانذارات ليست سوى مناورات سورية ـ اسرائيلية مشتركة تهدف الى تخفيف الضغوطات الدولية عن سورية، وذلك لاعتباره ان اسرائيل اكثر الدول انتفاعا من النظام السوري واكثرها تمسكا ببقائه بعدما امن لها الهدوء على جبهة الجولان وسمح لها باستثماره على كل المستويات الزراعية والسياحية والاقتصادية اضافة الى انها اكثر الدول خشية من الديموقراطية العربية ومن التحرر العربي، مشيرا الى ان النظام السوري حمى الدولة العبرية على مدى اربعين سنة وبالتالي من الطبيعي ان تعرب اسرائيل اليوم عن وفائها للنظام السوري من خلال المساهمة معه في محاولات تخفيف الضغوطات الدولية عنه عبر التلميح بنشوب حرب اقليمية قد تنتج على خلفية التهديد السوري، مستدركا بالقول انه مهما حاولت اسرائيل دعم النظام السوري لبقائه في الحكم فإن تضحيات الشعب ستفرض نفسها على ارض الواقع.

وعن توغل الآليات العسكرية السورية في عكار والبقاع، اعرب النائب فتفت عن اسفه حيال التزام الحكومة الميقاتية الصمت القاتل امام انتهاك سورية لسيادة لبنان، معتبرا ان تخاذل الحكومة حيال التوغل السوري داخل الاراضي اللبنانية يذكر اللبنانيين بصمت الحكومات العربية ما بين العامين 1982 و2006 يوم كان لبنان عرضة للاجتياحات الاسرائيلية، معتبرا ان المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الرئيس سليمان كون حماية السيادة اللبنانية مناطة به مطالبا اياه بدعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد لاتخاذ موقف واضح وصريح من التعدي السوري الفاضح على السيادة اللبنانية، معتبرا ان بقاء الحكومة على صمتها يعتبر خيانة وطنية ليس الا، مشيرا من جهة اخرى الى ان قوى 14 آذار كانت وستبقى اول المنددين بالانتهاكات الاسرائيلية للبنان ما يحتم على قوى 8 آذار وقف المزايدات في هذا الاطار واحترام السيادة اللبنانية عبر تنديدها بالتوغل العسكري السوري داخل الاراضي اللبنانية.

● بيروت ـ زينة طبارة

ميقاتي اختصر الحكومة بشخصه عندما أكد التزام لبنان بتمويل المحكمة

نقولا لـ «الأنباء»: بين لبنان وسورية معاهدة دفاع مشترك ما يسمح بملاحقة «الإرهابيين» داخل الحدود!

رأى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب د.نبيل نقولا ان اندفاع الرئيس ميقاتي في موضوع تمويل المحكمة الخاصة بلبنان والتأكيد على التزام لبنان به يندرج في اطار المزايدات السياسية ويشارك في انتهاك حرمة الدستور والقوانين المرعية الاجراء، وذلك لاعتباره ان المحكمة الدولية قامت على اسس باطلة بحيث تم تهريبها تحت عنوان «تطبيق البند السابع» دون موافقة الحكومة والمجلس النيابي عليها، مؤكدا بالتالي انه وفقا لعدم دستورية المحكمة فان بند تمويلها لن يبصر النور ما لم يصر الى اعادة النظر بالاتفاقية المبرمة معها لتصحيح ما شابها من خلل دستوري وعيوب قانونية وما على الرئيس ميقاتي سوى دفع حصة لبنان من جيبه الخاص مادام التزم وتعهد بها امام مجلس الامن والأمم المتحدة.

نبيل نقولا

واشار النائب نقولا في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الرئيس ميقاتي اختصر الحكومة بشخصه عندما اكد امام مجلس الامن والمسؤولين الغربيين التزام لبنان بتمويل المحكمة الدولية في وقت يعلم فيه جيدا موقف الاكثرية الرافض لعملية التمويل، محذرا من وصول البلاد الى ازمة سياسية حادة لا تتمناها الاكثرية فيما لو استمر البعض في مقاربة الملفات من خارج الاصول الدستورية والقانونية ومن خارج اطار التوافق العام عليها، مؤكدا ان قوى الاكثرية غير معنية اساسا بالمحكمة الدولية وبكل بما تعهد به الرئيسان سليمان وميقاتي حيال تمويلها لا بل تتعاطى معها على انها محكمة باطلة، وتعتبر مساهمة لبنان في تمويلها سرقة منظمة لاموال الخزينة وخوة مالية يفرضها الغرب على الشعب اللبناني مستخلصا ان السجال الدائر حول بند تمويل المحكمة سجال عقيم لن يوصل الى أي نتيجة يرجوها المتحمسون لحقيقة مزيفة قائمة على الاستهدافات السياسية لهذا الفريق الممانع او لذاك.

وردا على سؤال حول ما اذا كانت الحكومة تنتظر دخولها بازمة سياسية تهدد وجودها على خلفية بند تمويل المحكمة الدولية اكد النائب نقولا ان جل اهتمام التيار الوطني الحر وتكتل «التغيير والإصلاح» هو الحفاظ على استمرارية الحكومة لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين، مؤكدا في المقابل ان هذا الحرص لا يعني اطلاقا قبول الوزراء العونيين بان يكونوا شهود زور على ما ارتكبه البعض من مخالفات دستورية وتجاوزات للاعراف والاصول القانونية، خصوصا ان التيار الوطني الحر لا يعتبر الحكومة باهمية رد المخاطر عن لبنان التي ستتأتى عن المحكمة الدولية فيما لو رضي اللبنانيون الاستسلام لما يدبر لهم وللمنطقة تحت عنوان الحقيقة والعدالة، متمنيا خروج الحكومة من هذا الملف كما خرجت متوافقة من ملفات خلافية اخرى وعدم وصولها الى ازمة سياسية على خلفية تمويل المحكمة وذلك لاعتباره ان احدا من فرقاء الحكومة لا يريد تخطي الواقع الامني والهدوء السياسي على الساحة الداخلية.

على صعيد آخر وعلى مستوى الحدث الامني في بلدة عرسال لجهة توغل القوات السورية فيها وقتلها احد المواطنين السوريين، اعرب النائب نقولا عن استغرابه لما تشهده الساحة الاعلامية من استعراضات للمواقف التي تصف العملية بالانتهاك للسيادة اللبنانية، معتبرا ان البعض يحاول استغلال الموضوع بهدف اعطائه حجما اكبر مما هو عليه في محاولة لتحميل سورية اخطاء لم ترتكبها والباسها ثوبا ليس لها مذكرا من وصفهم بالاستعراضيين بان بين لبنان وسورية معاهدة دفاع مشترك ابرمتها حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري ما يسمح لسورية بملاحقة الارهابيين الفارين الى المناطق اللبنانية المتاخمة لحدودها.

واضاف نقولا ان سورية دولة جارة وصديقة ومن حقها حماية امنها عبر ملاحقة جيشها للمطلوبين من السوريين المهددين للاستقرار السوري، متسائلا عن سبب عدم ابداء من يتهم سورية اليوم بالتوغل الى الاراضي اللبنانية اعتراضه على خرق اسرائيل للاجواء اللبنانية بشكل شبه يومي وعربدتها على الحدود تارة باختطاف المزارعين اللبنانيين وطورا باعتدائها على المياه اللبنانية وغيرها من الانتهاكات للسيادة اللبنانية، ناهيك عن احتلالها لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا، متسائلا ايضا عن سبب عدم مطالبتهم بالغاء معاهدة الدفاع المشار اليها اعلاه، ما داموا ابدوا انزعاجا كبيرا من تصدي سورية لعمليات الارهاب التي ينفذها بعض السوريين انطلاقا من الحدود اللبنانية معها، متمنيا على حلفاء الادارة الاميركية وقف المزايدات لاعتباره انهم ايدوا النظام السوري وهللوا له يوم كانوا مستفيدين منه بينما قفزوا اليوم الى معاداته بعدما انتفت مصلحتهم بتأييده.

● بيروت ـ زينة طبارة

أخبار وأسرار لبنانية

● **لماذا انتقد «الاشتراكي» تعيين عدنان السيد رئيسا لـ «الجامعة»؟!:** قالت مصادر قريبة من الحزب التقدمي الاشتراكي «ان ملاحظة الوزير غازي العريضي حول تعيين عدنان السيد حسين رئيسا للجامعة اللبنانية رغم انه لا يتقن سوى اللغة العربية لم تكن زلة لسان، بل إنها مقصودة للتعبير عن ضيق الصدر بما يجري في البلد من تجاوزات تخطت ما كان قائما في أي عهد من العهود في ظل عدم قدرة رئيس الجمهورية على تطويع الأمور او حتى إدارتها، وعدم قدرة رئيس الحكومة على الصعود بوسطيته الى مصاف التحكم في الأمور ووضعها في نصابها الصحيح». وعليه، تضيف المصادر، ان «القصة ليست قصة تعيينات، ولو كانت كذلك لسجل وزراء الحزب اعتراضهم على التعيين قبل صدور قرار مجلس الوزراء، فجدول الأعمال كان في حوزة الوزراء قبل الجلسة ولم يسقط الاقتراح بتعيين السيد حسين على الجلسة من خارجه او بالمظلة كما يقال. فالتعيينات الخاصة بالحزب الاشتراكي خصوصا والدروز عموما، لن يجادله فيها أحد. حتى ان تعيين محافظ الجنوب الذي الآن محجوزا للأمير طلال ارسلان، لن يكون لأحد غير من يقترحه جنبلاط وهو اللواء وليد ابو الحسن، وكذلك في أي موقع مخصص للطائفة الدرزية، حتى ولو بلغ حدود موظفي الفئات الثانية والثالثة والرابعة». لكن المشكلة ـ تضيف المصادر نفسها ـ هي ابعد بكثير من التعيينات «وتكمن في اسلوب العمل وطريقة فرض الخطوات والقرارات على الحكومة والمؤسسات الدستورية، إذ لا يمكن القبول باستمرارها. وكذلك فإن رئيس الحكومة لم يكن في هذا الوارد على الإطلاق، وهو يعاند في كثير من الملفات لكن ما يتعرض له في السر والعلن مباشرة او بواسطة المواقع المعتمدة رؤوس حراب ليس إلا، ليس سهلا على الإطلاق».

● **البون التقى عون في الرابية:** تردد أن النائب السابق منصور غانم البون زار ليل الخميس الجمعة الرابية والتقى العماد ميشال عون في حضور مهندس اللقاء النائب آلان عون. وهذه الزيارة مؤشر اضافي الى افتتاح مبكر للانتخابات في كسروان حيث يتردد أيضا ان عون لن يترشح هذه المرة في كسروان، وان النائب السابق فريد هيكل الخازن أعلن عبر مؤتمره الصحافي الناري أمس الاول دخول الحلبة الانتخابية.

● **صفير والراعي:** تبادل البطريرك الراعي والكاردينال صفير إشارات ود وتضامن من خلفية قطع الطريق على خلق أجواء تنافس بينهما والإيحاء بوجود انقسام في الكنيسة.
الكاردينال نصرالله سئل (في حديث إذاعي) عن مواقف البطريرك بشارة الراعي فأجاب: «نحن لا نتعرض لما قاله صاحب الغبطة، وهو يقول ما يجب قوله، ولذلك نحن مع ما يقوله ولسنا ضده.
أنا كنت بطريركا، لكنني قدمت استقالتي، فأصبحت خارج اللعبة»، مؤكدا ان «بكركي كانت وبقيت على ما هي عليه، فهل ستتغير الآن؟ لا أدري، لكن لا أظن انها ستتغير. بكركي باقية كما عهدها اللبنانيون».
ومن الولايات المتحدة، توجه البطريرك الراعي في حفل عشاء الى مستقبليه بالقول إنه ينقل لهم بركة وتحيات البطريرك صفير، وان ما يقوله اليوم هو ما كان يقوله أيام البطريرك صفير من أن البطريرك لا لون له إلا لون لبنان، وألا تسألوا البطريرك مع من وإنما من مع البطريرك.

● **تحركات طرابلسية لمساندة الثورة السورية:** تشهد طرابلس تحركات لمساندة المعارضة السورية، ويحضر حاليا علي الأيوبي «رئيس جمعية لجان المتابعة الإنمائية» لمؤتمر لدعم المعارضة السورية، يقول «إنه سيخرج من الطابع الإسلامي هذه المرة ليشمل أطيافا مختلفة من المجتمع اللبناني، يشارك فيه مسيحيون وعلمانيون، لإبراز أن قضية سورية لا تهم الإسلاميين وحدهم وإنما كل اللبنانيين». وكان «اللقاء العلمائي» نظم اعتصاما قبل يومين في طرابلس شارك فيه آلاف الاسلاميين وتحول الى استعراض للقوة بالنسبة للحركات الاسلامية اللبنانية المناهضة للنظام السوري وللحضور السلفي. مصادر مقربة من تيار المستقبل تتهم حزب الله بالعمل على شق حركة «التوحيد» لتعطيل تظاهرات الاعتراض على النظام السوري، وتقول ان الحزب طلب من الشيخ بلال سعيد شعبان الأمين العام لحركة «التوحيد الإسلامي» في طرابلس أن يواجه الشيخ زكريا المصري الذي يقوم بتظاهرات متواصلة في منطقة القبة ضد النظام السوري. غير أن الشيخ شعبان تلكأ في الاستجابة وأبلغ «حزب الله بأنه غير قادر على الدخول في مواجهة يحتمل أن تسيل فيها الدماء، وأخبر المسؤولين في الحزب أن دوره سياسي وليس أمنيا.

● **مشروع «الداخلية» الانتخابي:** اعلن وزير الداخلية مروان شربل امس تفاصيل مشروع قانون الانتخابات الذي اعدته وزارته، وهو يلحظ اعتماد النسبية مع الصوت التفضيلي واللوائح المفتوحة على 30٪ للمرأة.